العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة البريطانية التي يؤثر عليها الصهيونيون، ومقتنعاً «بأن المثابرة على هضم حقوقنا، من أجل السياسة الصهيونية، تعني أبادتنا كأمة وفناءنا في البلاد ...، [وتجعل] حالتنا، اذاً، هي حالة فناء أو موت»(١١٤).

هذه القناعة تنطوي على ملخص ما انطوت عليه القناعات التي وجهت سلوك قيادة الحركة الوطنية، حتى ذلك الوقت، من ان مضار الوجود البريطاني ناجمة عن تبني هذه، أو تلك، من الحكومات البريطانية للمشروع الصهيوني، وليست ناجمة عن طبيعة الامبريالية ذاتها، أو عن سعيها وراء اهدافها ومصالحها الخاصة بها. وعلى ما تنطوي عليه قناعة كهذه من قصور في ادراك طبيعة الامبريالية البريطانية وأهدافها، فإن شيئاً تراكم، أولاً بأول، مع توالي الفشل وخيبات الامل، ومع استفحال خطر المشروع الصهيوني الآخذ بالتحقق، وخطر السياسة البريطانية المؤيدة له، فجعل لهجة القيادة الوطنية تشتد في وجه بريطانيا، وبضمن ذلك اشتدادها ازاء موضوع الانتداب. وقد أبلغ موسى كاظم الحسيني، اللجنة التنفيذية، التي اجتمعت بعد عودة الوفد الرابع من لندن، ان الوفد ابلغ الى المسؤولين البريطانيين «موقفنا من الانتداب، على اساس ان غاية العرب السياسية هي الغاء هذا الصك الممقوت، قبل كل شيء»(١١٥). لقد عرض الوفد، كما ذكر رئيس اللجنة التنفيذية، ستة مطالب تطرقت، بالترتيب، الى مسائل انتقال الاراضي والهجرة واعانة الفلاحين العرب، وكان سادسها مطلب «تأسيس حكومة وطنية نيابية، وفقاً للمادة ٢٢ من نظام عصبة الامم»(١١٦)؛ وذلك، على اساس ان البلاد، حتى وفق المفهوم الذي استند اليه نظام الانتداب، عموماً، مهيأة للحصول على استقلالها؛ أما بريطانيا فرفضت هذا المطلب «بحجة أن تأسيس مثل هذه الحكومة مخالف لصك الانتداب على فلسطين، وأنه لا حول لها ولا طول في العمل بما ينافي هذا الصك»(١١٧). وأبلغ الحسيني الى لجنته التنفيذية، أيضاً، «أن الوفد الفلسطيني لم يكن ليقتنع بهذه الحجة التي فندها بشدة. وقد أفضى الوفد للحكومة الانجليزية بجميع الحجج والدلائل الحقوقية بشأن مسؤوليتها عن تأسيس حكومة ديمقراطية في البلاد، حتى وفقاً لاحكام صك الانتداب الذي يمقته العرب، ويعملون على الغائه، بكل ما لديهم من وسائل مشروعة»(١١٨).

ولمّا عدد رئيس الوفد الحجج التي استخدمها بهذا الصدد، وهي أربع، اتضح أنها، جميعاً، تستند بالفعل الى نصوص صك الانتداب ذاته، أو، بعبارة أدق، الى التفسير العربي لهذا الصك. ومنعاً لأي التباس قد يظن معه ان استخدام هذه الحجج يشكل نوعاً من القبول بالصك، أكد الحسيني أن وفده، الذي استخدم بنود الصك لدعم مطالبه ليس غير، «لم يغفل، أبداً، أن يصرح، بهذه المناسبة، بأن العرب لم يعترفوا، ولن يعترفوا، بالانتداب وبوعد بلفور، وانهم يعملون على الغائهما»(١١٩). ومع ان الجانب البريطاني لم يعوزه الرد على حجج الجانب الفلسطيني بل تمسك بالقول ان لجنة الانتداب هي الجهة المخولة بتفسير صك الانتداب وان هذه اللجنة رأت، دائماً، ان بريطانيا تطبقه بشكل صحيح، فإن رئيس اللجنة التنفيذية ختم تقريره الى اللجنة بحثّها على التمسك بالمطالب التي عرضها على الحكومة البريطانية في لندن ورفضت تنفيذها، قارناً ذلك بالتعبير عن أمله في «أن توفق الحكومة البريطانية الى قبول هذه المطالب، حباً بالسلام، ودفعاً لتكرار حدوث اضطرابات وفوضى، مثل التي سبقت»(١٢٠)، دون ان يتضح ما اذا كانت العبارة الاخيرة تعني التحذير مما قد يعكر التعاون المطلوب مع بريطانيا، أو انها تعني توجيه ما يشبه الانذار اليها. وما من شيء يمنع النظر الى هذه العبارة على انها تعني الامرين معاً.

وما أكثر ما تبدل موقف الحركة الوطنية، وموقف قيادتها بالذات، بين العام ١٩٢١، حين لام